Cahiers du CREAD n°49, 3ème trimestre 1999, pages 19-30 (arabe).

شعباني إسماعيل*

خوصصة الأراضي العمومية في الجزائر

ـ إرادة سياسية أم حتمية اقتصادية ـ

تمر الحياة الاقتصادية في العالم بتطور سريع جدا متجهة نحو العولمة الاقتصادية، التي أصبحت أمرا أكيدا، فتزول الحدود الجغرافية و السياسية بين الدول أمام المؤسسات الاقتصادية و الشركات متعددة الجنسيات و التي أصبحت تستثمر في كل دول العالم، و لم تعد تفرق بين هذه الدولة و تلك، الا فيما يحقق لها الربح الأكيد.

و أمام هذا التطور و النمو السريعين في كثير من الدول المتقدمة بدأ العالم يعرف أزمات اقتصادية حادة في الثمانيات، و كانت أكثر الأزمات حدة هي أزمة سنة 1986، و التي كان سببها زيادة حجم المنتجات الفلا حية في الولايات المتحدة الأمريكية، و كانت في هذه الفترة جولة الأرغواى للقات التي تعتبر من أطوال الجولات، و سادت هذه الجولة خلافات حادة بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة و دول المجموعة الأوروبية من جهة أخرى، و بالأخص مع فرنسا.

و كان يتمثل محور الخلاف بين الكتلتين في المساعدات التي كانت تقدمها حكومات هذه الدول للمنتجين في القطاع الفلاحي، بحيث كانت تؤيد الولايات المتحدة الأمريكية فكرة تقليل المساعدات للمنتجين[1]على خلاف الدول الأوروبية التي كانت تؤيد فكرة زيادة الدعم المادي للمنتجين. إلا أن تدويل الحياة الاقتصادية عملت على نقل الأزمات الاقتصادية من دول إلى دول أخرى، و تأثرت بذلك الدول المتخلفة بشكل كبير. لأن انخفاض معدلات النمو في كثير من دول العالم أدى آلي انخفاض الطلب على المواد الأولية بشكل خاص، مما أدى إلى انخفاض أسعارها. و كان البترول من أكثر المواد تأثرا بهذه الأزمة، فانهارت أسعاره إلى حد لم يعد يسمح للدول المنتجة الاعتماد على مداخيل المحروقات بشكل كبير في تمويل التنمية .

1. عجز الدولة أم بداية الخوصصة

من الطبيعي أن تكون الجزائر من أكثر هذه الدول تأثرا، لاعتمادها الكبير على المحروقات (95 %) في تمويل التنمية. و لذا يمكن أن نقول بأن أهم أسباب الأزمة الاقتصادية في الجزائر ابتداء ا من الثمانينات، ترجع بشكل رئيسي إلى عدم قدرة الدولة على تحمل عبء الاقتصاد العمومي المنهار[2] لنقص الموارد المالية من جهة و سوء التسيير من جهة أخرى. مما دفع بالدولة إلى الشروع في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني.

و أمام الضغوط الداخلية المتمثلة في نقص الإمكانيات المادية و المالية، و الضغوط الخارجية المتمثلة في توجيهات صندوق النقد الدولي (FMI) و البنك العالمي (BM)، بدأت الدولة الشروع في اصلاحات هيكلية تركزت في القطاع العمومي بشكل خاص.

و كأن الجزائر - غير العضوية في المنظمة العالمية للتجارة (OMC) القات (GATT) سابقا - كانت من أكثر الدول تأثرا بتوجيهات الجانب الأمريكي في جولة الأرغواي للقات، والداعي (كما ذكرنا) إلى إزالة دعم الحكومات على المنتجين في القطاع الفلاحي، أ و التقليل منه. إذ بمجرد انتهاء الجولة، حتى شرعت الجزائر بإعادة هيكلة القطاع الفلاحي العمومي، و بموجب القانون 87 - 19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 تخلت الدولة عن تسيير القطاع الفلاحي العمومي لصالح المنتجين.

وإذا كان الهدف الظاهري سنة 1987 هو : "تحديد قواعد استغلال الأراضي الفلاحية و تحديد حقوق المنتجين وواجباتهم.
- ضمان استغلال الأراضي الفلاحية استغلالا أمثلا،
- رفع الإنتاج و الإنتاجية بهدف تلبية الحاجيات الغذائية للسكان واحتياجات الاقتصاد الوطني،
- تمكين المنتجين من ممارسة مسؤوليتهم في استغلال الأراضي،
- ضمان الاستقلالية الفعلية للمستثمرات الفلاحية،
- إقامة صلة خاصة بين دخل المنتجين و حاصل الإنتاج[3].

لكن نحن نعتقد أن الهدف الحقيقي من وراء إصلاح 1987، هو تخلي الدولة (Désengagement)عن العبء الكبير الذي كانت تحمله بتسييرها للقطاع الفلاحي العمومي. إذ كانت تدفع الدولة كل مرة ملايين الدنانير من الخزينة العامة قصد تسوية العجز المالي الكبير الذي كانت تعاني منه أغلبية المزارع .

و للتخلص من هذه الأعباء أعطت الدولة الحرية الكاملة للمنتجين في تسيير مستثمر اتهم أو بالأحرى خوصصة الأراضي العمومية لكن بإعطائهم هذه الحرية، تجعلهم يتحملون نتائج عملهم.

2. أدلة الخوصصة

كنا نعتقد بأنه سابق لأوانه أن نتكلم عن خوصصة القطاع الفلاحي العمومي، مادامت الأراضي ملكا عموميا، إلا أننا و أمام بعض الأدلة الواضحة يظهر بأن الدولة شرعت فعلا في خوصصة القطاع الفلاحي العمومي ، بمجرد التخلي عن جهاز التسيير.

1.2 في مجال التسيير

مها كانت أسباب تخلي الدولة عن تسيير القطاع الفلاحي العمومي لصالح المنتجين، فان هذه العملية تعتبر الخطوة الأولي في تطبيق الحرية الاقتصادية، و خوصصة القطاع الفلاحي العمومي، بعد تسيير مركزي دام 35 سنة، و لم يعرف فيه القطاع نتائج جيدة[4]

و مع زيادة ضغوطات صندوق النقد الدولي باتفاقيات ستاند باي (STAND BY) سنة 1989 و1991 ثم اتفاقية 1994[5] زاد تأكيد تخلى الدولة عن القطاع العمومي.

إن تخلي الدولة عن تسيير القطاع العمومي لصالح المنتجين هي بداية الدخول في مرحلة جديدة من مراحل تسيير القطاع الفلاحي. فبالرغم من أن الأرض مازالت ملكا عموميا، إلا أن المنتجين أصبحوا أحرار في تسيير مستثمر اتهم، الجماعية و الفردية. و إذا نحن لا نعارض سياسة تحرير القطاع الزراعي في حد ذاتها بقدر ما نعارض عملية التعجيل في تطبيق هذه السياسة علي قطاع استراتيجي، و بدون دراسة مسبقة. و كأن الدولة أرادت تطبيق سياسة تحرير الاقتصاد، مستخدمة القطاع الفلاحي كحقل للتجارب، إذ لم تبدأ الدولة في تطبيق هذه السياسة في القطاع الصناعي إلا بعد سنة 1988 و بشكل بطيء جدا[6]

و هكذا تكون الدولة قد غامرت بالقطاع الفلاحي العمومي، لأنها طبقت هذه السياسة مرة واحدة، وحتى قبل صدور القانون في شكله النهائي، بل طبق القانون ليس كما كان ينبغي أن يطبق[7]

و في إطار هذا التنظيم الجديد للقطاع الفلاحي التابع للدولة، تبقي هذه الأخيرة تقوم بالتوجيهات العامة، من تخطيط و رسم الخطوط العريضة للسياسة الفلاحية، كما تبقى تراقب هذه القطاع من بعيد.

2 .2 تحرير العقار الفلاحي

لقد شكل العقارالفلاحي عقبة أساسية أمام الاستعمار الفرنسي في نشر الرأسمالية و خوصصة الأرض، و تداولها بين الأفراد. حتى جاء قانوني سناتوس كونسل (senatus consulte) سنة 1863، و فارني(loi warnier) سنة1873 اللذان لعبا دورا كبيرا في خوصصة الأراضي الفلاحية في الجز ائر.

و مثله حدث في الجزائر المستقلة، إذ شكلت الملكية الجماعية للأرض

و الملكية العمومية عقبة أساسية أمام تركيز الأرض في أيدي فئة قليلة، بسبب منع بيع الأراضي العمومية. إلا أن التوجه نحو الخوصصة تدعم بالقانون90 - 25 المؤرخ في 18 نوفمبر1990 المتضمن قانون العقار الفلاحي، الذي سمح بانتقال العقار الفلاحي و إمكانية بيعه. و هذا دليل أخر لنية الدولة في خوصصة الأراضي العمومية.

3.2 إصلاح النظام البنكي

شهدت عملية التمويل بعد اصلاح سنة 1987 تعديلات كبيرة، تماشيا مع سياسة الخوصصة. فلقد أعطيت الحرية للبنك في التعامل مع زبائنه. وأصبح المنتجون يواجهون، البنك وحدهم، بعد أن انسحبت الدولة من مركز وسيط أو ضامن للفلاحين اتجاه البنك. فأصبح من حق البنك قبول أو رفض تمويل مستثمرة و تدعمت حرية البنك في 41 أفريل سنة 1990 اثر صدور القانون المتضمن قانون القرض و النقد، ليصبح البنك بعدها يمتاز بالصرامة و أكثر حرية في منح القروض. بل إن العلاقة التي أصبحت تربط البنك بالمستثمرين هي علاقة اقتصادية تجارية محضة.

كما أن الدليل في التوجه نحو خوصصة القطاع الزراعي، هو إلغاء الازدواجية بين القطاع الخاص (سابقا) و القطاع العمومي. بحيث أصبح الفلاحون يعاملون في القطاعين بنفس الشكل دون تمييز.

4.2 تحرير أسعار عوامل الا نتاج

إن تطبيق الحرية الاقتصادية تتطلب إتمام قواعد اللعبة الاقتصادية إلى النهاية، و كذلك بدأت الدولة في تطبيق تحرير الأسعار بشكل متدرج و كانت أسعار المواد الأولية و عوامل الإنتاج في القطاع الفلاحي من أكثر السلع تأثرا بهده الحرية .

فلقد ارتفعت أسعار المدخلات الفلاحية[8] في بداية التسعينات إلى حد كبير. فارتفع على سبيل المثال سعر الجرار ذو عجلات 65 حصان من 37.000 دج سنة 1973 إلى أكثر من 730.000 دج سنة1994 و ليفوق100 مليون سنتيم سنة 1997.

3 . النتائج الآولية للخوصصة

لقد اصطدمت تجربة الخوصصة في القطاع الفلاحي العمومي بعقبات كبيرة جدا، إذ كان يعتقد المسؤولون بأن الحرية الاقتصادية تعني التخلي و الاهمال[9]. فبمجرد البدء في هيكلة القطاع حتى تخلت الدولة كلية و بشكل مفاجئ عن دعم القطاع العمومي خاصة و أن هذا الأخير اعتاد علي مثل هذه المساعدات، ولهذا سنورد جملة من النتائج الآولية التي حالت دون نجاح تجربة الخوصصة كما كان منتظرا.

1.3 الفوضى في التسيير

لقد شهدت مستثمرات القطاع العمومي فوضى كبيرة أثناء إعادة هيكلتها بسبب النقائص الكبيرة في القانون 87 - 19 القاضي تكوين المستثمرات الفلاحية. إذ شرع في تطبيق القانون قبل المصادقة عليه. فبدأت عملية تكوين المستثمرات في أوت 1987 إلا أن القانون لم يصدر إلا في 08/12/1987.

كما كان من المنتظر تطبيق القانون على 10 % فقط من المزارع العمومية العاجزة على أن تعمم لا التجربة بعد خمس سنوات، إلا أن العملية شملت معظم المزارع العمومية و في وقت قصير جدا. إذ قبل نهاية سنة1987 كان قد أعيد هيكلة أغلب المزارع .

إن التسرع في تكوين المستثمرات أدى إلى تكوين مستثمرات غير متوازنة، سواء من الناحية العقارية، أو من حيث التركيبة البشرية، مما أدى إلى نزاعات كبيرة بين المستثمرين داخل المستثمرة الواحدة .

كما أن القانون لم يفرق بين العمال البسطاء و الإطارات داخل المستثمرة الواحدة، فكلهم متساوون في الحقوق و الواجبات و هذا ما ما زاد من قلق الطبقة المثقفة، التي لم تعد ترى حاجة للتكوين و أدى هذا الاجراء إلى تقليل فرص نجاح تحديث المستثمرات المنبثقة عن القطاع العمومي، و فوضي في التسيير مادام كل العمال متساوون أمام القانون. إن طريقة الانتفاع الدائم لم تكن لتساعد التوجه نحو الخوصصة، فالبر غم من إعطاء الحرية الكاملة للمنتجين في مجال التسيير، إلا أن بقاء الأرض ملكا عموميا لم يكن ليحفز المنتجين على رفع حجم الاستثمارات، خاصة الاستثمارات الطويلة المدى، بسبب تخوفهم من المستقبل، لا سيما بعد صدور القانون العقاري سنة 1990 الذي زاد من تشكيك المنتجين في طريقة الانتفاع الدائم.

2.3 الصرامة في التمويل

إن الصرامة التي أصبح يتميز بها بنك الفلاحة و التنمية الريفية في مجال تقديم

القروض و العمل بسياسة المتاجرة "commercialité" عملت على خفض نسبة

القروض الممنوحة للمستثمرين بشكل ملحوظ، و بالأخص المستثمرات الصغيرة .

واستمر تدهور العلاقة بين البنك و المستثمرات في كل الاتجاهات,[10] ففي الوقت الذي نشهد انخفاض حجم القروض الممنوحة و المحققة من قبل البنك، نلاحظ من جهة أخرى انخفاض نسبة تسديد الديون، كما انخفض عدد ملفات طلب القروض الممنوحة من البنك، و يبين الجدول التالي تطور قروض الاستغلال الممنوحة للمستثمرات الجماعية و الفردية.

جدول (1) : تطور قروض الاستغلال الممنوحة للمستثمرات الجماعية و الفردية خلال الفترة 1990-1994

الموسم	عدد الملفات	قروض ممنوحة	قروض محققة	نسبة 2/1	قروض مسددة (3)	نسبة 3/2
90 / 89	_	4.629		69	2.279	71
91 / 90	_	2.428	1.821	75	1.366	75
92 / 91	7.892	1.368,3	1.042,5	76	918,6	88
93 / 92	5.818	1.167,2	918,9	70	646,1	79
94 / 93	3.780	812,7	561,6	75	350,4	62

المصدر: BADR, DFA, Situation des crédits d'exploitation des EAC EAI au 31/12/1994

إن مستقبل القطاع الفلاحي قد يكون سيئا إذا لم تتخذ الدولة إجراء ات عاجلة فيما يخص العقار الفلاحي، و هذا بسبب الانخفاض الكبير في رأس المال الاستثماري. فحجم القروض المتوسطة و الطويلة ضعيفة جدا مقارنة بحجم القروض القصيرة .

و الأخطر من ذلك هو الكيفية التي توزع بها قروض الاستثمار بين مختلف قطاعات الاستثمار الفلاحي، إذ نلاحظ من إحصائيات بنك الفلاحة و التنمية الريفية تخصيص المستثمرين لنسبة كبيرة من القروض الاستثمارية للعتاد و التجهيزات.

فمن بين 592 مليون دينار جزائري موجهة للقروض المتوسطة سنة 1991 خصص مبلغ 503,4 مليون دينار جزائري للعتاد و التجهيزات، ومن بين 165,4 مليون دينار جزائري خلال سنة1994 حصل فرع التجهيز على مبلغ 135,4 مليون دينار جزائري.

بينما لم يخصص المستثمرون سوى نسبة قليلة من القروض المتوسطة و الطويلة الأجل لحفر الآبار و التحسينات العقارية. و نعتقد انه يرجع سبب انخفاض حجم هذه القروض بالخصوص إلى عدم وضوح النظرة المستقبلية للعلاقة التي تربط المستثمرين بالأراضي التي يشتغلون عليها. أما المشكل الأكثر أثاره بعد بداية الخوصصة هو الارتفاع الكبير لفوائد القروض الموجهة للفلاحين، إذ ارتفعت نسبه الفوائد من 4 - 6 % سنة 1990إلى ما بين 13 و 23,3 % بعدها بالنسبة للقروض قصيرة الأجل، و بين 15 و23,5 % بالنسبة للقروض المتوسطة و الطويلة المدى فكان هذا الارتفاع بمثابة عقبة أساسية في وجه المستثمرين و هم في بداية تجربة الخوصصة.

3. 3 تعطيل الأرض

أعطت المادة 10 من القانون 87 - 11[19] الأولوية في توزيع الأرض إلى العمال الدائمين فتقول " ..... تمنح هذه الحقوق بالدرجة الأولى للعمال الدائمين و غيرهم من مستخدمي تأطيرالمستثمرات الفلاحية القائمة عند تاريخ إصدار هذا القانون....

كما يمكن منح هذه الحقوق، لجماعات تتكون من أشخاص يمارسون مهنة مهندسين و تقنيين فلاحيين و عمال موسميين و كذا الشباب علي الأراضي الزائدة بعد تشكيل المستثمرات الجماعية من قبل العمال المشار إليهم في الفقرة الأولى من هذه المادة....."

إن إعطاء الأولوية للعمال الدائمين تضمن لهم حق اختيار أحسن الأراضي الزراعية وأخصبها، و هذا ما جعل مستخدمي الفئات الأخرى يهجرون الأرض التي وزعت عليهم، بعد فترة قصيرة جدا من عملية التوزيع، مما أدى إلى إهدار مساحات واسعة، الجزائر بأمس الحاجة إليها، و ما زاد تعطيل مساحات أخرى هو مشكل النزاعات بين أفراد المستثمرة الواحدة بسبب العمل أو التسيير.

4.3 الشغل و التكوين

أثر إصلاح سنة 1987 في بدايته إيجابيا علي مستوى الشغل، بحيث أدمج مجمل العمال الموسميين، و نسبة معتبرة من اليد العاملة الشابة في المجال الإنتاجي، إلا أن هذا الإدماج تسبب في انخفاض نسبة العمال المؤهلين إلى 14,8% فقط سنة 1994. بعدما كانت أكثر من ذلك بكثير قبل بداية الخوصصة سنة 1987.

أما فيما يخص التكوين الفلاحي فان خوصصة الأراضي العمومية يتناقص تماما مع سياسة التكوين المتبعة، بحيث أصبح من الصعب جدا بل من المستحيل إدماج خريجي المعاهد الفلاحية العليا في المستثمرات الفلاحية الإنتاجية، مما أدى إلى نقص نسبة التأطير إلى نحو 0,5 % بعد سنة 1992.

5.3 التسويق

تعتبر السوق و تطوير جهاز التسويق من الدعائم الأساسية لأي اقتصاد حديث، الا أن الجزائر التي تسعى الى تحرير قطاعها الزراعي، يظهر و أن المستثمرات الفلاحية مازالت تعاني من عقبات كبيرة في هذا المجال.

فعلى سبيل المثال مازالت الدولة تحتكر سوق الحبوب بشكل لا يساعد المنتجين علي تطوير زراعة الحبوب، لما يعانيه المنتجون من عقبات أثناء تسويق منتجاتهم لتعاونيات الحبوب و الخضر الجافة.

كما أن سوق المنتجات الأخرى (فواكه، بقول.....) لا تخضع لأي معيار اقتصادي أو علمي، إذ تسوق المنتجات في الحقول قبل نضجها (Vente sur pied) و يحتكر هذه السوق وسطاء لا علاقة لهم بالقطاع الفلاحي.

الخاتمة

و أمام هذه الصعوبات التنظيمية و التقنية فانه من الصعب جدا على الجزائر التوغل في الأسواق العالمية في المجال الفلاحي. و حتى وان أصبحت العولمة الاقتصادية عملية ضرورية بل حتمية للتنمية الاقتصادية، فانه سابق لأوانه أن نتكلم عن توغل

الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة، لأنه من الصعب جدا بل من المستحيل أن تستطيع الجزائر منافسة الدول الأعضاء في المنظمة .

كما لا يمكن في الوقت الراهن أن ترتبط الجزائر بالوحدة الأوروبية،إذ لا يمكن أن يتحقق تبادل متكافئ بين البلدان الأوروبية و البلدان المتخلفة، بين بلدان تعيش أزمة كساد اقتصادي و بلدان بعيدة جدا عن تحقيق الأمن الغذائي و بلدان تدفع علاوات لمن لا ينتج و يترك أرضه بورا و بلدان تستورد اكثر من 70 % من احتياجاتها الغذائية.

لكن نحن نعتقد أن الجزائر قادرة على تخطى هذه الصعاب إذا تم استغلال كل الإمكانيات الموجودة في البلد.

فبالرغم من أن المساحة الصالحة للزراعة قليلة، إلا أن تنوع المناخ يساعد الجزائر على إنتاج مزروعات متنوعة و في أوقات مختلفة من السنة. كما تملك الجزائر كميات معتبرة من المياه الجوفية التي أن أحسن استغلالها فإنها قادرة على تحقيق إنتاج وافر بإمكانه أن يقلل من التبعية الغذائية.

و تتوفر الجزائر على كمية هائلة من عوامل الإنتاج (يد عاملة، طاقة.....) كافية لأن تجعل الجزائر من أكبر الدول المنتجة للمواد الزراعية في المنطقة.

إلا أن دور الدولة ضروري جدا في الوقوف إلى جنب "الفلاحين" و مساعدتهم في هذه الظروف الصعبة، بل لا يمكن أن تتطور المستثمرات الفلاحية بدون مساعدة الدولة. و لقد أظهرت التجارب في العديد من دول العالم التي اتبعت نموذج المستثمرات العائلية (فرنسا مثلا) بأن تحرير المستثمرين من التسيير المركزي البيروقراطي لا يمكن فصله عن ضرورة تدخل الدولة لحماية المنتجين من المنافسة عن طريق المساعدات في مجال الإنتاج و التسويق، لأن الدولة هي التي تضع استراتيجيات التنمية، فان مساعدة المنتجين و توجيههم في نفس الاتجاه ضروري لتحقيق التوازن الاقتصادي في البلد، فتنظم بذلك الإنتاج و التسويق، سواء بالطرق المباشرة (الاستثمار) أو بالطرق غير المباشرة بواسطة مؤسساتها في المنبع و المصب.

و كان النموذج الدانماركي في نهاية القرن الثامن عشر، المبني علي أساس المزارع العائلية الصغيرة الحجم نسبيا، هو النموذج الأكثر اتباعا من قبل الدول الأوروبية. لكن حكومات هذه الدول كانت حاضرة دائما بتقديم المساعدات للفلاحين. و شكلت المساعدات المالية أكبر هذه المساعدات، إضافة إلى المساعدات الخاصة بالتكوين و التوجيه، لأن استخدام المنتج لعوامل انتاج متطورة (عتاد، أسمدة، مبيدات.....) أمر ضروري و حتمي لتحديث القطاع الفلاحي و تحسين المردود. إلا أن دور هذه العوامل يبقي نسبيا، بل هذه العوامل تبقى عاجزة عن تحسين المردود الفلاحي في حد ذاتها، لأن الالة مهما كانت متطورة لن تستطيع لوحدها تحسين الانتاج ، فالانسان الذي يستخدمها هو المحدد الأساسي فى كل ذلك.

و لذ نحن نعتقد أن تحرير القطاع الفلاحي العمومي من التسيير المركزي و البيروقراطي شيء إيجابي، إلا انه لا يجب أن يفهم من التحرير(Libéralisation) التخلي والإهمال (Désengagement) لأنه مها بلغت حرية القطاع الفلاحي في الجزائر فقد لا تصل إلى حرية الفلاحة الأوروبية في البلدان الرأسمالية، و مع ذلك فان حكومات هذه الدول تبقي و لا تزال تدعم المنتجين في القطاع الفلاحي بشكل كبير.

كما أنه ليس من العيب أن تستعين الجزائر بتجارب الدول الأخرى فتستخلص منها العبر و النتائج الكفيلة بتحسين وضع القطاع الفلاحي الجزائري.

المراجع

باللغة العربية :

1 -شعبانى إسماعيل : أثار التوجه نحو خوصصة القطاع الفلاحي العمومي بالجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر1988 .

2 - شعبان عمر: السياسة السعرية و أثارها على تطور الإنتاج الفلاحي و التبادل الدولي للمنتجات الفلاحية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1997 .

3 - رابح زبيري : الإصلاحات في قطاع الزراعة الجزائري و أثارها علي تطوره، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر1997

باللغة الأجنبية :

OUVRAGES:

1-M.BOUKELLA, «Les industries agro-alimentaires en Algérie, politique, structures et performances depuis l'Indépendance», CIHEAM. Montpelier, 1996.

2-R.LEBEAU, «Les grands types de structures agraires dans le monde» Masson, Paris, New York, Barcelone, Milan, 1979.

3-C.NEHME, «GATT, l'OMC et les grands accords commerciaux mondiaux» Editions d'organisations Paris, 1994.

4-C.SERVOLIN, «L'agriculture moderne». Editions du Seuil. Paris, 1989.

THESES :

1-A.DJENANE, «Réformes économiques et Agricoles en Algérie», thèse d'Etat en science économique, Sétif, 1997.

ARTICLES :

1-S.BEDRANI, «l'intervention de l'Etat dans l'agriculture en Algérie : Constat et proposition

pour un débat, in Options méditerranéennes, Série B/N°14, 1995.

2-O.BESSAOUD. et M. TOUNSI, «Les stratégies agricoles et agro-alimentaires de l'Algérie et les défis de l'an 2000», in Options Méditerranéennes séries B/N°14, 1995.

الهوامش

* أستاذ محاضر بالمعهد الوطني للتجارة ببن عكنون ، الجزائر.

[1] بالرغم من أن الولايات الأمريكية تعتبر من اكثر الدول في العالم مساعدة للمنتجين في القطاع الفلاحي.

[2] شعبانى إسماعيل, آثار التوجه نحو القطاع الفلاحى العمومي بالجزائر, أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر, 1998 ص2.

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية, السنة الرابعة و العشرون, 9 ديسمبر 1987,العدد 50 القانون 87 -19 المؤرخ في 8 ديسمبر1987، المتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الفلاحية الوطنية ، المادة الأولى، ص 1919.

[4] S. Bedrani, l'intervention de l'Etat dans l'agriculture en Algérie : Constat et proposition pour un débat, in Options Méditerranéennes, série B/N°14, 1995, P 83.

[5] S. Bedrani, op. cit., P 85.

[6] إسماعيل شعبانى, مرجع سبق ذكره,ص 04

[7] إسماعيل شعبانى, مرجع سابق ص04

[8] Bessaoud et M. Tounsi, les stratégies agricoles et agro-alimentaires de l'Algérie et les défis de l'an 2000, in Options Méditerranéennes. Série B/N°14, 1995, p. 107

[9] A. Djenane, Réformes économiques et agricoles en Algérie, Thèse d'Etat en sciences économiques, Sétif, 1997.

[10] شعبانى إسماعيل, مرجع سبق ذكره, ص 260

[11] الجريدة الرسمية مرجع سابق. السابق 87-19 المادة 10.